

كلمة في مكانة التاريخ وكوره في مشاريع التنمية بالجزائر

أ.د. ناصر الدين معيقول
جامعة الكويت

تطمح هذه الكلمة إلى طرح إشكالية التعامل مع التاريخ باعتباره مادة علمية ولكونه وسيلة تربية وأداة تنمية، وذلك من أجل توظيف التاريخ في ترقية المناخ الثقافي وفي تفعيل مشاريع البناء والتنمية. وهذا ما يتطلب منا تحديد رؤيتنا للتاريخ وفهمنا للثقافة التاريخية دون الإخلال بخصوصيات المنهج التاريخي المتعارف عليه، ودون محاولة فصل التاريخ عن الواقع وإبعاده عن مجالات الحياة بدعوى حياد التاريخ وموضوعيته.

فمع تأكيد المؤرخ على الجانب العلمي الذي يكسب عمله المصداقية الضرورية لأية معرفة إنسانية إلا أن التاريخ يظل في نظره مادة هادفة إن لم نقل معرفة نوعية تحمل قيما ومفاهيم إيديولوجية، مما يجعل التاريخ في حد ذاته سلاحا ذا حدين، إما أن يستخدم في بناء الذات أو يسخر لهدم بنية المجتمع... وهذا ما يسمح لنا بالقول أن التحولات الثقافية وآفاق التنمية تعتمد في فهمنا لها والحكم عليها إلى حد كبير على مدى تعاملنا مع "التاريخ"، الأمر الذي يجعل كسب رهان التنمية في العالم العربي عامة والجزائر خاصة يدور أساسا حول قضية ثقافية محورية تتلخص في من يملك الخلفية التاريخية ويستغلها في فهم الحاضر ويوظفها في مشروع المستقبل...

من هذا المنطلق ارتأينا أن نشير في هذه الكلمة إلى ثلاث مسائل معرفية تحدد نظرتنا للتاريخ وتبين لنا مكانته كثقافة إنسانية ضرورية في بناء الفرد وتطور المجتمع :
تتعلق **المسألة الأولى** بالحصيلة التاريخية للفترة الاستعمارية من تاريخ الجزائر (1830-1962)، والمتمثلة فيما كتبه الفرنسيون خاصة والأوروبيون عامة وما أثاره من رد فعل جزائري، فالإرث التاريخي لهذه الفترة الذي تغلب عليه المساهمة الأوربية في كتابة تاريخ الجزائر، مر بثلاث مراحل : الأولى كانت فيها الكتابات التاريخية عبارة عن تقييد مبسطة للأحداث في شكل مذكرات وتقارير رسمية (1830-1881)، والثانية أخذت فيها الكتابات التاريخية طابع الدراسات المركزة والمتكاملة، بعد أن تحددت أهداف المشروع الفرنسي في الجزائر القائم من أجل تكريس الجزائر الفرنسية وعلى فكرة إلغاء وجود المجتمع الجزائري من التاريخ (1881-1945)، والثالثة عبرت فيها الكتابات التاريخية عن أوضاع ما بعد الحرب العالمية الثانية وعكست الأحداث التي عرفت الجزائر نتيجة تطور مطالب الحركة الوطنية من نضال سياسي إلى كفاح مسلح أثناء الثورة

التحريرية (1945- 1962)، الأمر الذي أثر فى توجهات الكتابة التاريخية، وجعل أغلبها صادر عن روح وطنية، ونظرة نضالية، وسلوك تربوي، على حساب ما يقتضيه شروط المنهج التاريخي الأكاديمي، ومتطلبات المعالجة الموضوعية للأحداث.

أما **المسألة الثانية**، فتتصل بمكانة التاريخ في جهود التنمية، ومشاريع البناء الوطني في جزائر الاستقلال (1962- 1988)، هذه المكانة التي تحددت على ضوء معطيات الواقع السياسي، والوضع الاجتماعي، والتوجه الإيديولوجي الذي كان سائدا آنذاك. وهذا ما جعل التعامل مع معطيات التاريخ الجزائري، من خلال المادة التاريخية التي تعبر عنه، يأخذ ثلاثة توجهات مختلفة من حيث التصور ومتباينة من حيث الأهداف لاختلاف قناعات وتباين وجهات من ساهم فيها. فقد اتخذ التوجه الأول طابعا سياسيا وعبر عن مفهوم إيديولوجي تحددت خطوطه العامة في المواقف، واللوائح الرسمية للدولة الجزائرية بعد الاستقلال، وفرض نفسه على الساحة الجزائرية من خلال أدبيات حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم، وهذا ما يجعل هذا التوجه السياسي بمثابة "التاريخ الرسمي" للدولة الجزائرية في السنوات الأولى للاستقلال. بينما تميز التوجه الثاني في التعامل مع التاريخ بمعالجة علمية وبمنظرة كانت حصيلة جهود باحثين جزائريين وأجانب وجدوا في المؤسسات العلمية مكانا ملائما، وفي عرض الأطروحات الجامعية وسيلة مثلى لتحقيق الجانب المهني المتصل بالمنهج التاريخي وما يفرضه من مناقشة موضوعية للآراء والمواقف، وهذا ما جعل هذا التوجه يعبر عن "التاريخ المحايد" الذي نجح في تحقيق ذاته العلمية، وإن فقد روحه المتمثلة في تفعيل دور التاريخ الموجه والمؤثر في المجتمع. بينما اصطبغ التوجه الثالث من حيث المواقف من التاريخ بطابع إيديولوجي تنظيري متأثر في منهجه بالمدارس الفكرية اليسارية التي عرفت رواجا في الستينيات والسبعينيات بالغرب الأوروبي وخاصة فرنسا، وقد أصبح هذا التوجه بمثابة المعبر عن التاريخ الرسمي للنظام في الجزائر بفعل الميول اليسارية التي غلبت على مشاريع التنمية بالجزائر منذ السبعينيات، وهذا ما سمح لذوي الاختصاصات من باحثي العلوم الاجتماعية والانسانية والمهتمين بالتراث وقضايا الاقتصاد أن يساهموا في كتابة التاريخ وتوجيهه وتفسيره.

لقد حاولت هذه التوجهات المختلفة التي ميزت كتابة تاريخ الجزائر ومعالجة قضاياها منذ استقلال الجزائر (1962)، فهم التراث التاريخي والعمل على تجاوزه، ووضع الخطط العريضة لتوجهات دراسية، لكنها عجزت في تحقيق نتائج إيجابية، بل كانت سببا في تواضع رصيد الكتابات التاريخية بالجزائر في فترة الاستقلال من حيث الكمية،

وتسببت في محدودية الرؤية وفي قصور التعامل المنهجي، وعجزت عن تجاوز الازدواجية سواء في كيفية الطرح أو وسيلة التعبير، وبذلك ظل الإسهام التاريخي الجزائري يشكو انعدام التنوع في الطرح، والاختلاف في النظرة، والتعدد في مواضيع الاهتمام، ومصادر المادة التاريخية.

أما **المسألة الثالثة** في هذه الكلمة، فهي تخص واقع التاريخ الآن في تصور مشاريع المجتمع وفي عملية البناء الوطني، هذا الواقع الذي يفرض على دارس التاريخ، تحديد موقفه من تصور مشروع المجتمع، ومكانته في مشاريع التنمية الوطنية في مختلف جوانبها، وتعدد أغراضها، وذلك حتى يمكن له تجاوز الدور التقليدي المنوط به في مجال البحث ومهام التعليم إلى المشاركة الفعلية في التطور الاقتصادي والبناء الاجتماعي. على أن ذلك يتطلب من المؤرخ الجزائري، قبل كل شيء، تغيير نظرتة لمهام المؤسسات التي لها صلة بالتراث أو اهتمام بالثقافة التاريخية، انطلاقاً من أمثلة محسوسة ونماذج محددة يفرض فيها ذاته ويؤدي رسالته، وليس من موقف إيديولوجي ملتزم أو مفاهيم مجردة. ولعل أولى الخطوات في هذا التوجه هو إيمانه بأن التاريخ هو أرضية والمنطلق فيما يتعلق بالثقافة العامة أو يتصل بمجال التعليم وميدان الإعلام، وأن المعرفة التاريخية هي الخلفية الضرورية التي تقوم عليها مشاريع التنمية، لأنها تجربة معيشة لها انعكاساتها على الواقع وتأثيراتها على المستقبل، سواء فيما يتصل بالمشاريع الاقتصادية أو الخطط الاجتماعية أو العلاقات الإدارية والديبلوماسية، لأن تجارب الأمم المتقدمة والشعوب المتطورة برهنت على أن البعد التاريخي ضروري لنجاح أي مخطط قابل للتنفيذ سواء في العمران أو المواصلات أو الزراعة أو الأحوال الصحية والمعيشية والديمقراطية وغيرها من مجالات التنمية وأوجه النشاط البشري.

إن معطيات التاريخ الجزائري بما فيها من مظاهر إيجابية وسلبية بقدر ما تعبر عن تجارب وطموحات الشعب الجزائري بقدر ما تظهر للباحث بأن فعالية برامج ومشاريع التنمية وإمكانية نجاحها مرهونة برؤيتنا للماضي ومدى فهمنا واستفادتنا من تجاربه. فالتاريخ الجزائري باعتباره التراكم الحضاري المعبر عن عبقرية الشعب، كان وسيظل العامل الذي يختزن التجارب وصلة الوصل بين الأجيال، ينطلق منه كل تصور مستقبلي ويتحقق من خلاله منظور كل عمل بناء.

بهذا التصور لدور التاريخ وبتلك الرؤية لمكانة المعرفة التاريخية في تشكل الذهنية الجزائرية، يتضح لنا أنه لا يمكن أن نخوض معركة البناء وأن نقوم بعملية

التشييد في جزائر اليوم، مهما كان نوعها وكيفما كانت خصوصياتها، خارج التجربة التاريخية، لأن سنة الحياة جعلت الأفراد والجماعات لا تستطيع أن تعيش الحاضر بدون التفكير في مستقبل تتحدد أبعاده على ضوء الخلفية التاريخية.